فلا معنى لقولنا الوجود موجود لانه موجود الا ان الوجود موجود بنفسه فلا يلزم ان يكون
الوجود موجودا قبل كونه موجودا بل اللازم ان الوجود متقدم بنفسه على نفس كونه موجودا
فلا محذور فيه فقد ظهر ان ما غير الوجود انما يكون موجودا بالوجود وهو موجود بنفسه كما ان
الزمان يتقدم ويتاخر بحسب الزمان والزمان كذلك بنفسه وكما ان الاجسام تختلف بالمادة
والمادة كذلك بنفسها وكما ان الاشياء يظهر بالنسبة الى الحس بالنور والنور بنفسه لا بنور
اخر هذا ما قرره بعض العلماء وفيه نظر ما افاده صاحب التلويحات وهو ان الذي
فصل الذهن مهيته عن وجوده ان امتنع وجودها بعينه لا يصير شيء منها موجودا واذا
صار شيء منها موجودا فالكلام في جزئيات اخرى معقولة غير ممتنعة لمهيتها بل ممكنة الى
غير النهاية وقد علمت ان ما وقع من جزئيات كلي بقي الامكان بعد واذا كان هذا الواقع واجب
الوجود وله مهية وراء الوجود فهي اذا اخذت كلية امكن وجود جزئيات اخر لها لذاتها اذ لو
امتنع الوجود للمهية لكان المفروض واجب الوجود ممتنع الوجود باعتبار مهيته هذا خلف
غاية ما في الباب ان يمتنع بسبب غير نفس المهية فيكون ممكنا في نفسه فلا يكون واجبا لان
جزئيات المهية وراء ما وقع ممكنات كما سبق فليست واجبة فاذا كان شيء من
جزئياتها ممكنا فصار الواجب ليس باعتبار مهيته ممكنا وهذا خلف فاذن ان كان في الوجود واجبا
فليس له مهية وراء الوجود بحيث يفصله الذهن الى امرين فهو الوجود الصرف البحت الذي
لا يشوبه شيء من خصوص وعموم هذا كلامه وهو برهان متين وتحقيق حسن
والايراد عليه بانه لم لا يجوز ان يفصل العقل امرا موجودا الى وجود ومعروض له يكون ذلك

جزئيا

جزئيا شخصيا لا كليا وتخصيص اطلاق المهية على الكلية لا ينفع اذ المقصود ان الوجود غير زايد بل هو
نفس حقيقة الواجب مندفع بان كلامه مبني على ان تشخص الشيء في الحقيقة نحو وجوده كما هو راي اهل
الحق المصرح به في كلام الفارابي فكل ما يفصله الذهن الى معروض وعارض هو الوجود كان في مرتبة
ذاته مع قطع النظر عن وجوده كليا لا محالة وكل ما له مهية كلية فنفس تصورها لا يابى ان يكون له جزئيات
غير ما وقع الا المانع خارج عن نفس مهيته فاصل برهانه انه لما كان الوجوب والامكان والامتناع
من لوازم المهيات والذات اذ المنظور اليه في تقسيم الشيء الى الامور الثلثة حاله في نفسه مقيسا
الى الوجود فلو كان المفروض واجبا معنى غير نفس الوجود يكون معنى كليا له جزئيات بحسب العقل فتلك
الجزئيات اما ان يكون جميعها ممتنعة لذاتها او واجبة لذاتها او ممكنة لذاتها والشقوق الثلثة
باسرها باطلة اذ الاول ينافي الوجوب والوجود والثاني ينافي العدم فيما لم يقع والثالث
ينافي الوجوب فيما فرض واقعا وبطلان شقوق التالي باسرها مستلزمة لبطلان المقدم
وهو كون الواجب معنى غير الوجوب فاذن ان كان في الوجود واجب بالذات فليس الا الوجود
الصرف المتاكد المتشخص بنفسه لا يلحقه عموم ولا خصوص وما اشنع ما اورده عليه بعض
الاعلام من ان دعوى عدم امتناع الجزئيات الغير المتناهية مم ولم لا يجوز ان يكون
لمهية كلية افراد متعددة متناهية لا يمكن له ان يتعدى عنها في الواقع وان جاز في
الوهم الزيادة عليها ولو سلم عدم التناهي فهو بمعنى لا يقف وبطلان اللازم مم ولم لا
انه غير متناه بالمعنى الاخر فغاية ما لزم ان يكون الواجبات غير متناهية فلقائل ان يقول
يمنع بطلان هذا لان دلائل البطلان التسلسل لو تمت لدلت على امتناع ترتب امور غير